إِعْــلامُ الــنَّــبِــيــهِ
بِتَهافُتِ مَقالِ عَرَفات الـمَوْسوم
بِـ (رَدُّكَ لِـجَرْحِ العالِمِ جَرْحٌ فِيه)

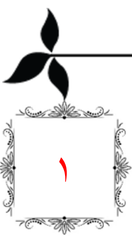
[ردًّا على مقال عرفات المحمدي: «ردك لجرح العالم جرح فيه
والرد على ما كتبه صاحب "نذير الصاعقة" في ذلك»]

كَتَبَهُ

أبو عبدالله المدني

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين





إِعْلامُ النَّبيهِ بِتَهافُتِ مَقالِ عَرَفات الـمَوْسوم بِـ (رَدُّكَ لِـجَرْحِ العالِمِ جَرْحٌ فِيه)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فقد اطلعتُ على مقال عرفات المحمدي الموسوم بـ [ردُّك لجرحِ العالمِ جرحٌ فيه]، وزعم عرفات أنه يردُّ فيه على ما كتبه صاحب [نذير الصاعقة] في هذه المسألة، وهي المؤاخذة الأولى من عشر مؤاخذات.

ولي على مقاله هذا وقفات:

الأولى/

قول عرفات تحت عنوان مقاله: ((قرأه وأذن بنشره العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله))

أقول: وكذلك رسالة [نذير الصاعقة][1] قرأها وأذن بنشرها العلامة محمد بن هادي حفظه الله وبخط يده، وقال معلِّقاً على أول الرسالة: ((لا مانع من نشرها، فقد أجاد كاتبها وأفاد، جزاه الله خيراً))، وقال معلِّقاً على آخرها: ((لقد قرأتُ هذه الكتابة حرفاً حرفاً، وجزى الله كاتبها خير الجزاء بما أبان فيها من

(١) نذير الصاعقة في كشف جملة من الأدلة التي تُدين الصعافقة، على الرابط التالي:
https://ia801403.us.archive.org/27/items/NatheerAlSa3eqa/NatheerAlSa3eqa.pdf



الحق، وأوضحه بالدلائل الواضحة الصريحة التي فيها المقنع لمن أراد الله له الهداية، وأما من أعماه هواه فلا حيلة فيه، وإني لأرجو أن ينفع الله بها، وما ذكره فيها من الدلائل والبراهين ما هو إلا بعض مما عندنا، فكيف يصح أن يقال: إنه ليس عندنا ذرة من الأدلة؟!، وها هم الناس قد أبصروا ووقفوا بأنفسهم وسطَّروا ما يعلمونه عن هؤلاء!!، هذا والله هو العجب!!)).

بل إنَّ المؤاخذة الأولى (ردك لجرح العالم جرح فيه) ردَّها الشيخ محمد بن هادي بنفسه.

فإذا احتجَّ علينا محتجٌّ أنَّ مقال عرفات قرأه الشيخ ربيع وأذن بنشره على حسب ما نقله عرفات!، رددنا حجته بما تقدَّم.

الثانية/

أنكر عرفات على الشيخ محمد بن هادي كونه قرَّظ لـ[نذير الصاعقة] مع أنَّ كاتبه مجهول، وذكر أنَّ الشيخ محمداً كان يُنكر بشدة على طلابه أن يكتبوا (كتبه أبو فلان).

أقول:

إذا رجعنا إلى كلام الشيخ محمد بن هادي عرفنا من ألفاظه وسياقه أنه قصد من يريد تعمية أمره فيتستر فيكتب ما شاء، أو أراد أن يشابه بفعله هذا كنية آخر ثقة من باب التلبيس والتمويه والتدليس، أو إلصاق الكلام به.

قال الشيخ محمد في الصوتية المشار إليها: ((الذي أحب أن أنبِّه عليه -وهو في هذا الباب-: ما يُكتب بالكُنَى: "أبو فلان"، "أبو فلان"، فالكُنى ضَيَّعت الأسماء، ولذلك احتاج العلماء في القديم إلى أن يجعلوا كُتُبًا للكُنى؛ مَنْ كُنيته كذا، ثُمَّ يُسرد تحتها: فلان ابن فلان ابن فلان، فلان ابن فلان ابن فلان، فلان ابن فلان ابن فلان، ثُمَّ يَنتقل إلى الكنية الأخرى، وهكذا، وكيف يُعرف صاحب هذه الكنية؟! بأنَّ المُراد به في هذا الموضع فلان الفلاني؛ يُعرف بالطبقة في التلاميذ والشيوخ.

فأقول لإخوتي وأبنائي وأحِبَّتي مِمَّن يَصِل إليهم هذا الكلام: لا يُعَوِّلوا على ما يُكتب باسم فلانٍ وفلان، أبو فلان أبو فلان، حتى يَتيَقَّنوا أنَّ هذا هو فلان ابن فلان الفلاني بعينه، لأنَّه قد ثبت عندنا أنَّ بعض من يَتكَنَّى: إمَّا أن يريد بهذا التَّمويه فيَتَسَتَّر حتى لا يُكشَف باسمه فيكتب ما أرادَ أن يكتب، وإمَّا أنَّه أراد أن يُشَبِّه على غيره، فقد يكون ثَمَّة شخصٌ يُكنى بهذه الكُنية، وأراد أن يَلبس على النَّاس بأنَّ هذا الكلام لفلان وليس له)).

وأما إذا خشي على نفسه الضرر والأذى من كيد الأشرار، جاز له أن يكتب باسم لا تعرف عينه به.

فقد سُئل الشيخ محمد بن هادي نفسه السؤال الآتي/ أحسن الله إليكم، هناك كلام في الرد على بعض الدعاة الذين ظهر كذبه وافتراؤه ومخالفاته، لكن صاحبه لم يسمِّ نفسه لمصلحة ظهرت له، علماً أنَّ كلَّ ما في رسالته حق، بل

لكلامه شواهد تشهد له، وله متابعات قوية، ومتن الكلام حق لا غبار عليه، فأنا أنشره من باب الاستئناس وتنبيه العقلاء حتى يقضي اللهُ أمراً كان مقضياً، فهل عليَّ شيء؟ علماً أنَّ هناك من ينتقدني بدعوى جهالة الكاتب فيردها متناً وسنداً، وأنه لا ينبغي عليَّ أن أنشر هذا الكلام، المرجو نصيحة لي ولهم، وجزاكم الله خيراً.

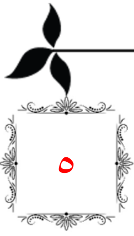
فكان جوابه: ((لا ينبغي لهم الإنكار عليه، من أراد أن يأخذ يأخذ، ومن أراد أن يترك يترك، قد يقوم قائم للشخص على أن لا يصرِّح باسمه من خوف إلحاق الضرر به.

هناك رسالات جامعية قُدِّمت ولا يعرف صاحبها، رسائل قُدِّمت وقُبلت في الملل والعقيدة في الجامعة الإسلامية، وهذا ابن أبي العز الذي هو شارح العقيدة الطحاوية سنين وهو يُخفي اسمه ويشرح الكتاب مخافة على نفسه، وما عُرف إلا مؤخراً إلى وقت الشيخ أحمد شاكر، شوف كم من سنة من القرن الثامن ما أعرف.

المهم ما يحق لهم أن ينكروا عليه ما دام المتن صحيحاً، كتاب ابن أبي العز ما كان صاحبه معروفاً، ومع ذلك ما منع العلماء الاستفادة منه، شرح العلماء كتاب ابن أبي العز ولم ينكر أحد، فقد يقوم القائم على عدم ذكر الاسم لمصالح))

انتهى، وكان تاريخ الجواب يوم الأحد ٢٤ المحرم ١٤٣٩هـ.





فإذاً كلام الشيخ محمد بن هادي حفظه الله غير متناقض، فهذا له موضعه وذاك له موضعه، وكاتب [نذير الصاعقة] عرضه على الشيخ محمد، والشيخ محمد يعرفه جيداً وهو من طلب منه عدم التصريح باسمه لأحد لئلا يتعرض للأذى والضرر من قبل بعض الأشرار في المدينة، فاعتراض عرفات هنا لا وزن له.

ثم إنه لا ينبغي الاعتراض على الأدلة التي ذكرها كاتب [نذير الصاعقة] بدعوى جهالة الكاتب، وإنما ينظر إليها: إن كانت ثابتة فيجب اتباعها وإن كانت غير ثابتة فيجب ردها أو الإعراض عنها، قال العلامة ابن القيم رحمه الله في [الصلاة وحكم تاركها ص١١٥]: ((وأما ما قامت الأدلة الشرعية عليه فلا يجوز لأحد أن ينفي حكمه لعدم علمه بمن قال به؛ فإنَّ الدليل يجب اتباع مدلوله، وعدم العلم بمن قال به لا يصح أن يكون معارضاً بوجه ما؛ فهذا طريق جميع الأئمة المقتدى بهم)).

بل قد تكون جهالة الكاتب أو القائل لها فائدة مهمة وهي التجرد للحق وعدم التعصب للخلق، فبعض الناس يتأثر بالقائل أو الكاتب قبولاً أو رداً قبل أن ينظر إلى قوله أو كتابته وهذا خلاف التجرد للحق، قال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله في خاتمة رسالته اللطيفة [المناظرات الفقهية]: ((ومن فوائد ذلك: أنَّ الأقوال التي يراد المقابلة بينها ومعرفة راجحها من مرجوحها أن يقطع

الناظرُ والـمُناظرُ النظرَ عن القائلين؛ فإنه ربما كان ذكر القائل مغتراً عن مخالفته، وتوجب له من الهيبة أن يكفَّ عن قول ينافي ما قاله)).

الثالثة/

قال عرفات ص١: ((والغريب أنَّ الكاتب المجهول نسب إليَّ أنني أصَّلتُ وقعَّدتُ هذه المقولة! -[يقصد: "ردك لجرح العالم جرح فيه"]- ولم يوثِّق شيئاً ولم يصوِّر، وهذه خيانة علمية، ووجه الخيانة: أنَّ التغريدة التي انتشرت فيها كلام للخطيب البغدادي رحمه الله تعالى!، فلماذا لم يورد المجهول التغريدة كاملة مع كلام الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى؟! والجواب: لأنَّ كلام الخطيب سيفضحه!.

والتغريدة ليست لي ولكني عملتُ إعادة للتغريدة، وكلام الخطيب الذي في التغريدة حجة من غرَّد بهذه التغريدة، لكن ما دام أنها نُسِبت إليَّ فلابدَّ أن أبيِّن الحق في هذه المقولة)).

أقول:

١- هذه المقولة (ردك لجرح العالم جرح فيه) يغلب على ظني أني رأيتها في حساب عرفات نفسه قبل أن أنسبها له في رسالتي [نذير الصاعقة]، لكن لعلي وهمتُ والله أعلم، ومع هذا أنا لا أستبعد أن يقوم عرفات بإلغائها من حسابه ليُنكر نسبتها له!، كما تمَّ إلغاء حساب (مجموعة المسلم السلفي) بعد نزول رد

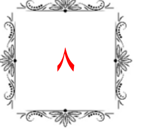
عرفات هذا!!، وكأنَّ احتجاج عرفات بهذا الحساب (إعادة تغريدته) كان من أجل مهمة معينة ثم تم تعطيله، أو كأنَّ هذا الحساب يكتب فيه عرفات نفسه وخشي أن يتم معرفته وينكشف أمره فسارع إلى تعطيله، والثاني أقرب، والله أعلم.

٢- كون عرفات أعاد تغريدة هذا الحساب المستعار (مجموعة المسلم السلفي) يدل على إقراره لما في التغريدة من كلام، وهذا ما يفهمه عقلاء بني آدم!، ولولا إعادة عرفات لهذه التغريدة لم يعرفها أحد ولم تنتشر أصلاً!، فهي منشورة ومعروفة بعرفات!، لكنَّه يحاول بهذا التشغيب صرف الأنظار عن أصل الموضوع كما لا يخفى على البصير.

٣- عرفات كتب عنوان مقاله هذا باسم (ردك لجرح العالم جرح فيه)، وهذا يدلُّ دلالة واضحة أنه يقرر هذه القاعدة، وأنه مصرٌّ عليها، فلا نحتاج بعد مقاله هذا إلى توثيق أو صورة لنسبة هذه القاعدة له، فتأمل كيف حفر عرفات هنا قبره بيده وهو لا يشعر؟!.

٤- أنا لم أخص عرفات بهذه التغريدة!، بل نسبتها إليه وإلى عصابته الذين معه فقلتُ في "نذير الصاعقة": ((طلب الشيخ ربيع من عموم السلفيين السكوت فسكتوا إلا عرفات المحمدي وجماعته، وكان مما أصَّلوه في ذلك الوقت قاعدة "ردك لجرح العالم جرح فيه" على وجه الإطلاق!)).





٥- أما دعوى الخيانة في عدم نقل كلام الخطيب البغدادي، فالجواب عليها من ثلاثة وجوه:

أ- لم أر حتى هذه الساعة أنَّ الكلام الموجود في التغريدة هذه منسوب فيها إلى الخطيب البغدادي!؛ وخاصة بعد حذف حساب (مجموعة المسلم السلفي) المفاجئ!، فمن أين لقارئ التغريدة أن يعرف أنه كلام الخطيب البغدادي؟!

ب- لستُ ملزماً بنقل كلام الخطيب البغدادي مع نقل كلامك، لأنَّ نقدي وإنكاري موجهٌ إلى كلامك في ظرف معين لا إلى كلام الخطيب البغدادي العام.

ج- إذا رجعنا إلى نصِّ كلام الخطيب البغدادي رحمه الله عرفنا أنَّ عرفات تلاعب به بطريقة تدلُّ على جهله أو على تلبيسه، والثاني أقرب.

وكلام الخطيب البغدادي كما هو في [الكفاية]:

(([باب القول في الجرح والتعديل إذا اجتمعا أيهما أولى]:

اتفق أهل العلم على أنَّ من جرحه الواحد والاثنان وعدَّله مثلُ عدد من جرحه: فإنَّ الجرح به أولى؛ والعلة في ذلك: أنَّ الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه، ويصدِّق المعدِّلَ ويقول له قد علمتُ من حاله الظاهرة ما علمتَها وتفردتُ بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، وإخبار المعدِّل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل...، ولأنَّ من عمل بقول الجارح لم يتهم المزكي ولم يخرجه بذلك عن

كونه عدلاً، ومتى لم نعمل بقول الجارح كان في ذلك تكذيب له ونقض لعدالته، وقد علم أنَّ حاله في الأمانة مخالفة لذلك)).

فما تحته خط هو ما نقله المغرِّد وعرفات، والباقي تركاه!، والسؤال: لماذا تركاه؟!

الجواب/ لأنهما أرادا إفهام القارئ أنَّ مراد الخطيب البغدادي بقوله "فإنَّ الجرح به أولى" أي الجرح أولى بالعالم الجارح إن رددنا جرحه!!، وهذا ما يتبادر إلى الذهن لمن قرأ الكلام الموجود في التغريدة والموجود في مقال عرفات هذا!، لأنَّ مدار الكلام حول رد جرح العالم: هل جرح فيه أم لا؟! فإذا بدأ كلام الخطيب بقوله "فإنَّ الجرح به أولى"، فهم القارئ أنَّ رد جرح العالم يلزم منه أن يكون الجرح به أولى، وهذا تلبيس قبيح، وإنما مراد الخطيب البغدادي أنَّ الجرح أولى من التعديل عند التعارض، فأين موضوع هذا من ذاك؟!

ومما يؤكِّد أنَّ كاتب التغريدة -سواء كان عرفات أو غيره- تعمَّد بتر الكلام لإفهام القارئ ما تقدَّم هو أنَّ هذا المغرِّد -وكذلك عرفات الناقل لكلام الخطيب البغدادي في مقاله هذا!- حذف عبارة ((فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل)) في وسط كلام الخطيب البغدادي، لأنَّ هذا الكلام يقضي على ذلك الإيهام، وهذا ما لا يريده المغرِّد في تغريدته وعرفات في مقاله فلزمهما حذف الكلام!!.

ومن هنا نعرف من أحق بوصف (الخيانة العلمية)؟!





د- كلام الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله لا يستقيم إلا بقيد (الجرح المفسَّر) كما قال العلامة عبدالرحمن المعلمي رحمه الله في [التنكيل]: ((إذا تدبرتَ هذا، علمتَ أنه لا يستقيم ما استدلَّ به الخطيب إلا حيث يكون الجرح مبيناً مفسراً مثبتاً مشروحاً، بحيث لا يظهر دفعه إلا بنسبة الجارح إلى تعمد الكذب، ويظهر أنَّ المعدل لو وقف عليه لما عدَّل، فما كان هكذا فلا ريب أنَّ العمل فيه على الجرح وإن كثر المعدلون، وأما ما دون ذلك فعلى ما تقدم في القضية الأولى [والقضية الأولى هي: أنَّ الجرح إذا لم يبين سببه فالعمل على التعديل])).

وعرفات قد نقل انتقاد المعلمي اليماني لكلام لخطيب البغدادي في مقاله هذا، ولم يذكره في موضعه المناسب!، وإنما في موضوع آخر!!، ومع هذا لا يزال يزعم أنَّ كلام الخطيب البغدادي حجة للمغرِّد، وأنَّ نقل كلام الخطيب البغدادي سيفضح صاحب [نذير الصاعقة]!.

فلا أدري أي حجة فيه؟

ولا أدري أي فضيحة يفرح بها عرفات هذا؟

وكلام الخطيب البغدادي نفسه لا يستقيم على إطلاقه كما لا يستقيم كلام المغرِّد وعرفات على إطلاقه!.

ثم أين جرح العلامة الشيخ عبيد الجابري حفظه الله لـ(أحمد بازمول ومن معه) -ومعلوم أن هذا الجرح لم يذكر عليه أدلة ولا شرحه مفصلا!- من (القيد المذكور) في كلام العلامة المعلمي رحمه الله؟!

وبهذا نعلم أنَّ رد جرح الشيخ عبيد في هؤلاء لا يعدُّ جرحاً فيه، لأنَّ جرحه لا تنبطق عليه الأوصاف المذكورة في (القيد)، فالاحتجاج بكلام الخطيب البغدادي في هذه الحالة خطأ لا ريب فيه.

وأما وقفات عرفات، فهذا جوابي عنها:

قال عرفات ص٣: ((ولي مع صاحب "نذير الصاعقة" عدة وقفات:

الوقفة الأولى: قال صاحب نذير الصاعقة: "لما جرح الشيخ عبيد الجابري حفظه الله مجموعة من طلبة العلم السلفيين المشهورين المقربين عند الشيخ ربيع حفظه الله، طلب الشيخ ربيع من عموم السلفيين السكوت".

قلتُ: الشيخ ربيع لم يرد جرح الشيخ عبيد ولكنه طلب السكوت لمناصحة المتكلَّم فيهم، وصاحب نذير الصاعقة أوهم أنَّ الشيخ ربيعاً يخالف الشيخ عبيداً في تخطئتهم، وأوهم أيضاً أنَّ الشيخ ربيعاً معهم ومقرٌّ لهم في أخطائهم وما أحدثوه.

ومما يدلُّ على ذلك: أنَّ الشيخ ربيعاً الآن تكلَّم وحذَّر من بعضهم، ولا ينصح بالبعض الآخر)).

أقول:

١- قوله: ((الشيخ ربيع لم يرد جرح الشيخ عبيد ولكنه طلب السكوت لمناصحة المتكلَّم فيهم)).

هذه سفسطة وتلبيس، فالشيخ ربيع قال في [الصوتية المنشورة]: ((نصيحة الشيخ ربيع أسكتت الشيخ عبيد، سكت لأنه يرى الشيخ ربيع على الحق، فلماذا هم يتكلَّمون؟!

السائل: كيف؟

الشيخ ربيع: قل لهم الشيخ عبيد سكت واقتنع بنصيحة الشيخ ربيع، فلماذا أنتم تتكلَّمون؟! قل لهم هكذا، الشيخ ربيع يؤكِّد النصيحة بالتآخي والتآلف بينكم وتتركون هذه الأشياء، بارك الله فيكم، والشيخ عبيد اعترف وسكت، وفي هذا السكوت اعتراف بأنَّ الشيخ ربيع على الحق)).

إذا مطالبة الشيخ ربيع للشيخ عبيد أن يسكت ليس من أجل مناصحة هؤلاء الذين حذَّر منهم وجرحهم، وإنما لأنه يرى أنَّ جرحهم والتحذير منهم في ذلك الوقت خطأ.

والشيخ ربيع حفظه الله لم يقبل جرح الشيخ عبيد حفظه الله لأنه لم يذكر الأدلة عليه، وطلب منه السكوت فسكت جزاه الله خيراً، وزكَّى هؤلاء الذين جرحهم الشيخ عبيد، ونصح بالانتفاع من دروسهم ومعهدهم ودوراتهم في أكثر من مناسبة، ودافع عنهم وطالب من يجرحهم بالأدلة كما في تحذير ابن صلفيق من معهد أحمد بازمول، فأخذ السلفيون بنصيحة الشيخ ربيع، فقال الصعافقة حينئذ: "ردك لجرح العالم جرحٌ فيه".

٢- قوله: ((ولكنه طلب السكوت لمناصحة المتكلَّم فيهم)).

في هذا الكلام ينسب عرفات للشيخ عبيد حفظه الله أنه لا ينصح قبل التحذير، وهذا ما أكَّده عرفات في جلسته مع البحرينيين، وأكَّده علي الحذيفي في رده [الكواشف الماحقة]، فكلاهما نسبا إلى الشيخ عبيد أنه لا ينصح قبل التحذير ولا يصبر على المخالف، بخلاف طريقة الشيخ ربيع.

٣- قوله: ((وصاحب نذير الصاعقة أوهم أنَّ الشيخ ربيعاً يخالف الشيخ عبيداً في تخطئتهم)).

لم يكن كلامي لا تصريحاً ولا تلميحاً في "تخطئتهم" وإنما في "تجريحهم"، لكنَّ عرفات يعلم جيداً -والسلفيون يعلمون هذا- أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله لم يقبل من الشيخ عبيد حفظه الله تجريح هؤلاء في ذلك الوقت، فماذا فعل عرفات؟!! صرف الكلام وجعله في "تخطئتهم" لا في "تجريحهم" من باب التلبيس والتمويه على القارئ، وهذا يدلُّ على تلاعبه وعجزه عن رد كلامي بعلم وصدق.

٤- قوله: ((وأوهم أيضاً أنَّ الشيخ ربيعاً معهم ومقرٌّ لهم في أخطائهم وما أحدثوه)).

وهذا كذب صريح.

فالشيخ ربيع حفظه الله لا يقرُّ أحداً على أخطائه أبداً فضلاً عن بدعه ومحدثاته إن ظهر له ذلك، وليس في كلامي ما يدلُّ على ما نسبه عرفات إليَّ لا

تلميحاً ولا تصريحاً، وهو لم ينقل من كلامي شيئاً يدلُّ على هذا، وإنما يحاول بهذا صرف الأنظار والأذهان عن حقيقة الخلاف معه، أو من قبيل التشغيب والتلبيس.

٥- قوله: ((ومما يدلُّ على ذلك: أنَّ الشيخ ربيعاً الآن تكلَّم وحذَّر من بعضهم، ولا ينصح بالبعض الآخر)).

وهذا من التلبيس الواضح القبيح.

فكلامنا مع عرفات عن جرح الشيخ عبيد لأحمد بازمول ومن معه في ذلك الوقت، وأنَّ الشيخ ربيعاً لم يقبل جرح الشيخ عبيد وتحذيره منهم لعدم الأدلة، وليس كلامنا مع عرفات بعد أن ظهرت فتنة الصعافقة بجلاء هذه الأيام.

فأحمد بازمول الآن لا يقبل التحذير من الشيخ محمد بن هادي، وهذا الموقف لا يرتضيه الشيخ ربيع ممن هو أكبر من أحمد بازمول!، فاستياء الشيخ ربيع منه الآن لا يلزم منه موافقة الشيخ ربيع لجرح الشيخ عبيد له قبل هذا الزمان، فإن قلتم: بل هو كذلك، قلنا لكم: إذاً الشيخ ربيع مطالب الآن أن يتراجع عن دفاعه عن أحمد بازمول وأن يقر أنه أخطأ في تزكيته له وفي تخطئة الشيخ عبيد في تحذيره منه!.

ثم ما معنى هذا الإجمال في قول عرفات: (تكلَّم وحذَّر من بعضهم، ولا ينصح بالبعض الآخر)؟!

مَن البعض الذين تكلَّم بهم الشيخ ربيع وحذَّر منهم؟ ومَن البعض الذين لا ينصح بهم؟!

فلعلك تقصد تكلَّم وحذَّر من (أسامة عطايا)، فهذا لا خلاف لنا معكم فيه!، وهو ساقط كما قال شيخنا الشيخ محمد بن هادي بصوته.

وإن قصدتَ غير أسامة، فالواجب عليك البيان والتصريح بأسمائهم نصحاً للشباب السلفي وصدعاً بالحق!.

ثم ما الفرق بين (حذَّر من البعض) و(لا ينصح بالبعض الآخر)؟! فالنتيجة الكل محذَّر منهم!.

فهل الشيخ ربيع يُحذِّر من أحمد بازمول وعادل منصور وخالد عبدالرحمن ومشايخ الكويت ومن كان على شاكلتهم؟! أجب يا عرفات بجواب صريح لا لبس فيه ولا إجمال.

وقد عُرِضَ كلامٌ منشور على عمر ابن الشيخ ربيع بتاريخ ١٢/٥/١٤٣٩هـ مفاده: "الشيخ ربيع بن هادي يحذِّر من أحمد بازمول وأسامة بن عطايا وعادل منصور ومن على شاكلتهما من مشايخ الكويت؟" فكان جواب عمر: ((هذا الكلام غير صحيح، وفيه نظر، فعلى قائله الرجوع للشيخ ربيع حفظه الله)).

فمن نصدِّق الآن؟!

وقال عرفات ص٣: ((الوقفة الثانية: قال صاحب نذير الصاعقة: "وكان مما أصَّلوه في ذلك قاعدة: ردك جرح العالم جرح فيه على وجه الإطلاق".

قلتُ: لقد قوَّلني ما لم أقله، بأني قعَّدتُ وأصَّلتُ! فهل كل كلام يساق لبيان أمر يعتبر تأصيلاً وتقعيداً؟! وزاد أنه اتهمني بأنني أطلقتُ ولم أُقيِّد!)).

أقول:

أما التقعيد والتأصيل، فنعم أنت وعصابتك جعلتم هذا الكلام (ردك جرح العالم جرحٌ فيه) قاعدة وأصلاً في تعاملكم وميزانكم في باب الجرح والتعديل، فكم جرحتم من أشخاص جرحاً مجملاً وخالفكم فيه علماء آخرون (ومنهم الشيخ ربيع حفظه الله في بعضه)، فرددتم تعديل هؤلاء العلماء، وزعمتم أنَّ من ردَّ جرحكم طعن في العلماء الذين قالوا به؟! ومثال على ذلك (صالح البكري - محمد الإمام - أحمد بازمول ومشايخ النهج الواضح - محمد بن هادي - مشايخ الجزائر - عبدالرحمن العميسان - مشايخ جازان....).

وأما سؤال عرفات: (فهل كل كلام يساق لبيان أمر يعتبر تأصيلاً وتقعيداً؟!)

القاعدة: قضية كلية تندرج تحتها جزئيات كثيرة، والأصل: هو ما يُبنى عليه غيرُه.

ومقولة (ردُّ جرحِ العالمِ جرحٌ فيه) تصلح أن تكون قاعدة وأصلاً بحسب التعريف السابق.

فإن جادلتم في هذا، فما قولكم بمقولة (يجوز التخطئة ويحرم الطعن)؟ هل هي مجرد كلام سيق لبيان أمر؟ أم هي قاعدة وأصل؟ وما الفرق بين هذه المقولة وتلك؟ وكذلك مقولة (نُصحِّح ولا نجرِّح)؟ وقد قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: ((هذه قواعد مداهنة، هذا غلط، بل نجرِّح مَنْ عاند الحق))، وقال الشيخ الفوزان حفظه الله: ((القاعدة هذه ما لها أصل، أهل الباطل لازم تجريحهم)).

وأما الاتهام بأنك أطلقتَ ولم تقيد، فليس هذا اتهاماً ودعوى، بل هي حقيقة ثابتة، فأين تقييدكم لهذه المقولة (ردك لجرح العالم جرح فيه) في تلك التغريدة؟!

ثم إذا كان العلامة عبدالرحمن المعلمي رحمه الله لم يقبل إطلاق الخطيب البغدادي رحمه الله -الذي جعله عرفات حجةً للمغرِّد!- فكيف بإطلاق مقولة "ردك لجرح العالم جرح فيه"؟!

قال المعلمي رحمه الله في [التنكيل] مستدركاً على الخطيب البغدادي رحمه الله: ((أقول: ظاهر كلام الخطيب أنَّ الجرح المبين السبب مقدَّم على التعديل، بل يظهر مما تقدم عنه في القاعدة الخامسة من "قبول الجرح المجمل إذا كان الجارح عارفاً بالأسباب واختلاف العلماء": أنَّ الجارح إذا كان كذلك قُدِّم جرحُه الذي لم يبين سببه على التعديل، لكن جماعة من أهل العلم قيَّدوا الجرح الذي يقدم على التعديل بأن يكون مفسراً)).

ثم قال: ((إذا تدبرتَ هذا، علمتَ أنه لا يستقيم ما استدلَّ به الخطيب إلا حيث يكون الجرحُ مبيناً مفسراً مثبتاً مشروحاً؛ بحيث لا يظهر دفعه إلا بنسبة الجارح إلى تعمد الكذب، ويظهر أنَّ المعدِّل لو وقف عليه لما عدَّل، فما كان هكذا فلا ريب أنَّ العمل فيه على الجرح وإن كثر المعدلون، وأما ما دون ذلك فعلى ما تقدم في القضية الأولى [والقضية الأولى هي: أنَّ الجرح إذا لم يبين سببه فالعمل على التعديل])).

فكلام الخطيب البغدادي وكلام المغرِّد وكلام عرفات كلُّه مطلق، والتقييد ما ذكره العلامة المعلمي اليماني رحمه الله.

قال عرفات ص٣: ((والغريب أنه نقل عن الشيخ المقرِّظ أنه ردَّها ولم يقيدها)).

١- ردَّ الشيخ محمد بن هادي هذه القاعدة لما فيها من إجمال وإطلاق، وإنكار الكلام المجمل والمطلق الذي يحتمل حقاً وباطلاً هي طريقة القرآن والسنة وطريقة السلف الصالح، وردود الشيخ ربيع حفظه الله في قضية "حمل المجمل على المفصَّل" تدلُّ على هذا.

٢- كلام الشيخ محمد يفهم منه القارئ سبب رد هذه القاعدة، حيث قال: ((كلام باطل، فكم من العلماء يُخطئون ويُردُّ عليهم؟! وليس ذلك بجرح فيهم بل إحسان إليهم، وعلى هذا مضى سلفنا الأولون رحمهم الله تعالى، وما ذلك إلا لأنَّ المتكلِّم غاية ما عنده أنه يتكلَّم بما يعلم، بما يرى ويسمع، فما انتهى إليه قال

به، وما رآه قال به، وقد يرى غيره ما لم يره هو، وينتهي إلى غيره ما لم ينته إليه هو))، وخلاصة كلامه: من علم حجة على من لم يعلم.

ويفهم منه القارئ أنَّ هذه القاعدة ليست على إجمالها، فالجرح إذا لم يكن صحيحاً أو في غير محله فلا عبرة بقول الجارح، والجرح إذا لم يكن مفسَّراً فيُطالب الجارح بالتفسير، ولا يُعدُّ هذا وذاك طعناً في الجارح كما يزعم عرفات وعصابته.

قال الشيخ محمد بن هادي في رده لهذه القاعدة: ((قالوها أول ما قالوها لأنهم أرادوا بها ان يمرروا جرحاً في من يهوون، وإن كان الجرح في غير محله، وإن كان الجرح غير صحيح، ولكن يريدون الجرح، لأنه جرح في من يريدون جرحه، وإن لم يكن صحيحاً، فقالوا فيه في ذلك اليوم لما طُلب التفسير -هو لا يَردُّ!- لكن طُلب التفسير من بعضهم، قالوا: أين الأدلة في جرح فلان وفلان؛ ما نعلم عنهم ما نعرف إلا الخير في ظاهرهم؟! فقالوا: "انتبه" -هكذا!، هكذا في تغريداتهم وهي موثقة عندنا ولله الحمد ما يستطيعون التنصل منها- «انتبه ردك لجرح العالم جرح فيه»)).

فكيف يزعم عرفات أنَّ الشيخ محمداً ردها مطلقاً من غير بيان ولا تقييد؟!

قال عرفات ص٣-٤: ((وأنا لم آتِ بكلام جديد!، ولكن ينبغي أن نفهم الكلام الذي أشار إليها الخطيب البغدادي فهماً صحيحاً، لأنَّ هذا من باب قبول خبر العدل)).

أقول:

كيف لم تأت بكلام جديد؟

فمن سبقك بهذه المقولة "ردك لجرح العالم جرح فيه"؟!

كم من الجروح ردَّها علماء الجرح والتعديل في أناس ثبتت عدالتهم وإمامتهم؛ لأنَّ الجارح لم يأت بجرح مفسر بيِّن ولم يبرهن عليه بالأدلة الساطعة؟! وقد عدَّ هؤلاء العلماء هذه الجروح من قبيل كلام العلماء بعضهم في بعض، ومما يطوى ولا يروى، ولم يعدوه جرحاً ولا طعناً في الراوي ولا تكذيباً ولا نقضاً لثقته وعدالته.

قال الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله في [جامع بيان العلم/ باب "حكم قول العلماء بعضهم في بعض" ٢/ ١٥٠-١٥٢]: ((هذا باب قد غلط فيه كثيرٌ من الناس، وضلَّت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب:

- <u>أنَّ من صحَّت عدالته، وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة تصح بها</u>

جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر.

- وأما من لم تثبت إمامته ولا عرفت عدالته ولا صحَّت -لعدم الحفظ والإتقان- روايته: فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدِّي النظر إليه.

والدليل على أنه لا يُقبل فيمن اتخذه جمهورٌ من جماهير المسلمين إماماً في الدين قولُ أحدٍ من الطاعنين: أنَّ السلف رضوان الله عليهم قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد؛ كما قال ابن عباس ومالك بن دينار وابن حازم، ومنه على جهة التأويل، مما لا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهان ولا حجة توجبه، ونحن نورد في هذا الباب من قول الأئمة الجلة الثقاة السادة بعضهم في بعض ما لا يجب أن يلتفت فيهم إليه ولا يخرج عليهم ما يوضح لك صحة ما ذكرنا وبالله التوفيق...)).

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله في [سير أعلام النبلاء ٧/ ٤١]: ((لسنا ندَّعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنفس حاد فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنة، وقد عُلم أنَّ كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر لا عبرة به، ولا سيما إذا وثَّق الرجلَ جماعةٌ يلوح على قولهم الإنصاف، وهذان الرجلان كل منهما قد نال من صاحبه، لكن أثَّر كلام مالك في محمد بعض اللين، ولم يؤثِّر كلام محمد فيه ولا ذرَّة)).

وقال أيضاً [السير ١٠/ ٩٣]: ((ثُمَّ قَدْ تَكَلَّمَ خَلْقٌ مِنَ التَّابِعِيْنَ بَعْضُهُم فِي بَعْضٍ، وَتحَارَبُوا، وَجَرَتْ أُمُورٌ لاَ يُمْكِنُ شَرْحُهَا، فَلاَ فَائِدَةَ فِي بَثِّهَا، وَوَقَعَ فِي كُتُبِ التَّوَارِيْخِ وَكُتُبِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ أُمُورٌ عَجِيْبَةٌ، وَالعَاقِلُ خَصْمُ نَفْسِهِ، وَمِنْ حُسْنِ إِسْلاَمِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَعْنِيهِ، وَلُحُومُ العُلَمَاءِ مَسْمُومَةٌ)).

وقد قال الشيخ ربيع حفظه الله في [نصيحة أخوية إلى فالح الحربي]: ((وأرى أنه لا مناص من ذكر كلمات لأهل العلم في اشتراط تفسير الجرح المبهم، ورد بعض أنواع الجرح.

فأقول: رجَّح ابن الصلاح أنَّ التعديل مقبول من غير ذكر سببه، وأنَّ الجرح لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب؛ لأنَّ الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، ونقل عن الخطيب أنَّ هذا مذهب أئمة الحديث ونقاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما، وذكر آخرين، ثم قال: واحتج مسلم بسويد ابن سعيد وجماعة أُشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني، وذلك دالٌّ على أنهم ذهبوا إلى أنَّ الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه، ومذاهب النقاد للرجال غامضة ومختلفة.

وذكر عن شعبة رحمه الله أنه قيل له: لم تركت حديث فلان؟ فقال: "رأيته يركض على برذون، فتركت حديثه"، مع أنَّ شعبة إمام في الحديث ونقد الرجال،

لكن نقده هنا ليس بصواب، لأنَّ مثل هذا لا يعد من أسباب الجرح المسقطة للعدالة.

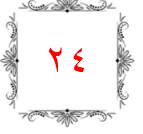
وذكر قصة عن مسلم بن إبراهيم وأنه جرح صالحاً المري بما لا يعدُّ من أسباب الجرح؛ وإن كان المري قد ضُعِّف بغير هذا السبب، ومما جرح به عكرمة أنه على مذهب الصفرية الخوارج، وقد جرحه بذلك بعض الأئمة، ولم يقبل البخاري جرحهم لضعف حجتهم.

قال العلامة عبد الرحمن المعلمي في مقدمة الجرح والتعديل: "وقد كان من أكابر المحدثين وأجلهم من يتكلم في الرواة فلا يعول عليه ولا يلتفت إليه"، قال الإمام علي المديني وهو من أئمة هذا الشأن: "أبو نعيم وعفان صدوقان، ولا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه"، وأبو نعيم وعفان من الأجلة، والكلمة المذكورة تدل على كثرة كلامهما في الرجال، ومع ذلك لا نكاد نجد في كتب الفن نقل شيء من كلامهما.

ولا فرق في هذا التجريح بين الجرح في العدالة بالفسق أو البدعة وغيرها، وبين الجرح في الحفظ والضبط كقولهم "سيء الحفظ" أو "كثير الغلط" أو "كثير الغفلة" ونحو ذلك)).

وقال أيضاً: ((أقول: سامحك الله، هذه قاعدة أئمة السنة والحديث، وليست بظالمة، بل هي من صميم العدل الذي جاء به الإسلام، لأنَّ العالم قد يُخطيء في الجرح أو في التعديل فيصحح أخوه خطأه في هذا أو هذا، وقد يجرح





العالم بغير جارح فيرد العلماء النقاد جرحه إنصافاً لمن وقع عليه هذا الجرح، وقد مرت بك الأمثلة، نعم إذا كان الجارح من العلماء الأمناء العارفين بأسباب الجرح والتعديل والمعترض جاهل أو صاحب هوى فلا عبرة باعتراضه)).

وقال: ((وأخيراً أقول: إنَّ إصدار الأحكام على أشخاص ينتمون إلى المنهج السلفي وأصواتهم تدوي بأنهم هم السلفيون بدون بيان أسباب وبدون حجج وبراهين قد سبب أضراراً عظيمة وفرقة كبيرة في كل البلدان، فيجب إطفاء هذه الفتن بإبراز الحجج والبراهين التي تبيِّن للناس وتقنعهم بأحقية تلك الأحكام وصوابها أو الاعتذار عن هذه الأحكام)).

إذاً إذا لم يكن الجرح معتبراً أو لم يكن جرحاً مسقطاً أو عارضه علماء آخرون من علماء الجرح والتعديل ولم يكن جرحاً مفسراً أو لم يذكر الجارح الأسباب المقنعة والأدلة القاطعة عليه في مقابل التعديل: رده أهل العلم ولم يقبلوه، وردهم لهذا النوع من الجرح لا يعدُّ جرحاً في العالم الجارح ولا طعناً في عدالته وصدقه.

فأين هذا من قاعدة عرفات وعصابته؟!

وأما قول عرفات: ((ولكن ينبغي أن نفهم الكلام الذي أشار إليها الخطيب البغدادي فهماً صحيحاً)).

أقول:

قد كفانا العلامة عبدالرحمن المعلمي رحمه الله فهم كلام الخطيب البغدادي رحمه الله كما تقدَّم.

ومن قارن بين (القيد) الذي ذكره العلامة المعلمي رحمه الله في الجرح الذي يجب قبوله وبين جرح الشيخ عبيد حفظه الله لـ (أحمد بازمول ومن على شاكلته) عرفنا الفارق الكبير، وعرفنا أنَّ جرح الشيخ عبيد لا يتحقق فيه هذا القيد المشار إليه، فلا يجب قبوله، وجاز رده، ولا يعدُّ هذا طعناً فيه.

وأما قول عرفات: ((لأنَّ هذا من باب قبول خبر العدل)).

نعم كلام علماء الجرح والتعديل من قبيل أخبار الثقات التي يجب قبولها، لكن عند المعارضة (إذا اجتمع في الشخص جرحاً وتعديلاً) لابد من تفسير الجرح وذكر الأسباب والأدلة على الوصف الذي ذكره العلامة المعلمي رحمه الله والشيخ ربيع حفظه الله.

ولهذا قال الشيخ ربيع حفظه الله في [الحث على المودة والإئتلاف]: ((إنسان لا يتمكَّن وقف على كلام للبخاري لمسلم لأبي داود "فلان كذاب"، "فلان سيء الحفظ"، "فلان واه"، "فلان متروك"، فلان كذا، ما وجد أحداً يعارضه: يقبل كلامه، لأنَّ هذا خبر، يقبله لأنه خبر من الأخبار، ما هو فتوى، يقبله لأنه خبر من الأخبار، وقبول أخبار الثقات أمر ضروري لابد منه.

لكن إذا كان طالب علم ووجد من يخالف هذا الرجل الذي جرحه، وجد إماماً آخر قد خالفه وزكَّاه، فحينئذٍ لابد من تفسير هذا الجرح، لا يُسلَّم لهذا الجارح طالما هناك عالم آخر يعارضه في هذا التجريح، فإذا لم يعارضه أحد يُقبل، وإذا عارضه فلابد من بيان أسباب الجرح، بارك الله فيك.

والأمر موجود في كتب المصطلح وكتب علوم الحديث، هذا شيء معروف عند طلاب العلم، فراجعوه بارك الله فيكم في "مقدمة ابن الصلاح"، وراجعوا "فتح المغيث" وراجعوا "تدريب الراوي"، وراجعوا كتب هذا الشأن: علوم الحديث وعلوم الجرح والتعديل)).

فإذاً الاستدلال بـ (كون كلام علماء الجرح والتعديل من قبيل أخبار العدول) لا علاقة له بوجوب تقديم الجرح على التعديل عند التعارض والاختلاف، لأنَّ كلاهما (أي الجرح والتعديل) من قبيل أخبار الثقات، وإنما الحجة في تفسير الجرح وبيان الأسباب المقنعة وذكر الأدلة القاطعة، فإذا كان الجرح بهذا الوصف وجب تقديمه والعمل بموجبه.

وأما استدلال عرفات بكلام الشيخ الألباني رحمه الله فهو حجة عليه لا حجة له، فالشيخ الألباني بعد أن ذكر وجوب الأخذ بخبر العدل قال: ((لكن المقطوع عند العلماء: أنَّ ذلك إنما يجب إذا لم يثبت عند المكلَّف ما يدلُّ على خطأ المخبر))، فالكلام ليس على إطلاقه أيضاً.

وأما قول عرفات ص٤: ((فقول الخطيب البغدادي الذي سبق ذكره قد أوضح المسألة أيضاحاً تاماً لا يخالفه إلا معاند أو جاهل، وذلك لأنَّ ردَّ كلام الجارح نقض لعدالته وتكذيب له كما قرره رحمه الله)).

١- كلام الخطيب البغدادي مطلق!، ولهذا استدرك عليه المعلمي وقيَّد كلامه، وبيَّنَ أنَّ كلامه لا يستقيم هكذا، وعرفات نفسه نقل استدراك المعلمي في مقاله، فكيف يزعم هنا: أنَّ الخطيب البغدادي أوضح المسألة أيضاحاً تاماً وكلامه مطلق يحتاج إلى تقييد؟! أم كيف يزعم أنه لا يخالفه إلا معاند أو جاهل وقد خالفه المعلمي رحمه الله؟!

٢- أما قوله: ((وذلك لأنَّ ردَّ كلام الجارح نقض لعدالته وتكذيب له كما قرره رحمه الله))

تقدم أنَّ كلام الخطيب البغدادي رحمه الله في هذا الباب [باب/ القول في الجرح والتعديل إذا اجتمعا أيهما أولى؟] مطلق، وقد قيده رحمه الله في الباب الذي بعده [باب/ القول في الجرح هل يحتاج الى كشف أم لا؟] بعد أن ذكر قول من اشترط تفسير الجرح وبيان السبب فقال: ((وهذا القول هو الصواب عندنا، واليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري وغيرهما.

فإنَّ البخاري قد احتجَّ بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم كعكرمة مولى بن عباس في التابعين وكاسمعيل بن أبى أويس وعاصم بن علي وعمرو بن مرزوق في المتأخرين.

وهكذا فعل مسلم بن الحجاج فإنه احتجَّ بسويد بن سيد وجماعة غيره، واشتهر عمن ينظر في حال الرواة الطعن عليهم.

وسلك أبو داود السجستاني هذه الطريق، وغير واحد ممن بعده.

فدلَّ ذلك على أنهم ذهبوا إلى أنَّ الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه وذكر موجبه... ثم أخرج بإسناده إلى شعبة قال: "احذروا غيرة أصحاب الحديث بعضهم على بعض فلهم أشد غيرة من التيوس".

ومذاهب النقاد للرجال غامضة دقيقة، وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز فتوقف عن الاحتجاج بخبره وإن لم يكن الذي سمعه موجباً لرد الحديث ولا مسقطاً للعدالة)).

وعرفات نقل كلام الخطيب البغدادي الأول ولم يفطن للقيد المذكور في الباب الذي يليه!، لأنه أصَّل ثم استدلَّ.

ثم إنَّ كلام الخطيب البغدادي الأول ردَّه المعلمي كما تقدَّم، وقيَّد الجرح بأوصاف محكمة لا يرده إن تحققت فيه إلا من يعتقد تكذيب الجارح أو يطعن في عدالته، وهنا تصح قاعدة (ردك لجرح العالم جرح فيه)، أما على إطلاق عرفات فلا وألف لا.

وكذلك استدرك البلقيني في [محاسن الإطلاع ص٢٢٤] على كلام الخطيب البغدادي: ((بها إذَا لم يقل الْمُعدِّلُ عرفتُ السَّببَ الَّذي ذكرهُ الجارحُ، ولكنَّه تابَ وحَسُنت حالُه: فإنَّه حينئذ يُقدَّمُ الْمُعدِّلُ))، ولا يُعدُّ هذا تكذيباً للجارح ولا نقضاً لعدالته، فتأمل.

وقال عرفات ص٤: ((فعلى أحكام هذا المجهول -ومن قرَّظ له- هل يعتبر قول الخطيب في كتابه "الكفاية"... من الكلام الباطل؟! وهل هو من تقريرات الحدادية؟!)).

أقول:

أهل الزيغ يتبعون المتشابه من الكلام، ويحتجون بالمطلقات والمجملات دون النظر إلى المقيدات والمفصلات.

وقد عرفنا أنَّ الخطيب البغدادي بيَّن كلامه في الباب الذي بعده، ولكنَّ عرفات احتجَّ بكلام الخطيب الأول دون أن ينظر إلى مفصله في الباب الذي بعده، والخطيب البغدادي عقد أبواباً في موضوع الجرح والتعديل بعضها يُكمِّل بعضاً، ولا ينبغي أن تجزَّئ، بل يُنظر إليها كموضوع واحد وسياق واحد من أراد أن يفهم كلامه فهماً صحيحاً.

وكان مما احتجَّ به حدادية فالح قول الخطيب البغدادي رحمه الله: (([بَابُ/ الْقَوْلِ فِي الْجَرْحِ هَلْ يَحْتَاجُ إِلَى كَشْفٍ أَمْ لَا؟]، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْمَالِكِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الطَّيِّبِ: قَالَ الْجُمْهُورُ مِنْ

أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا جَرَحَ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْجَرْحَ يَجِبُ الْكَشْفُ عَنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يُوجِبُوا ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الشَّأْنِ، وَالَّذِي يَقْوَى عِنْدَنَا تَرْكُ الْكَشْفِ عَنْ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْجَارِحُ عَالِمًا.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: نَفْسُ مَا دَلَّلْنَا بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ اسْتِفْسَارُ الْعَدْلِ عَمَّا بِهِ صَارَ عِنْدَهُ الْمُزَكَّى عَدْلًا، لِأَنَّنَا مَتَى اسْتَفْسَرْنَا الْجَارِحَ لِغَيْرِهِ فَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْنَا لِسُوءِ الظَّنِّ وَالِاتِّهَامِ لَهُ بِالْجَهْلِ بِمَا يَصِيرُ بِهِ الْمَجْرُوحُ مَجْرُوحًا وَذَلِكَ يَنْقُضُ جُمْلَةَ مَا بَنَيْنَا عَلَيْهِ أَمْرَهُ مِنَ الرِّضَا بِهِ وَالرُّجُوعِ إِلَيْهِ.

وَلَا يَجِبُ كَشْفُ مَا بِهِ صَارَ مَجْرُوحًا وَإِنِ اخْتَلَفَتْ آرَاءُ النَّاسِ فِيمَا بِهِ يَصِيرُ الْمَجْرُوحُ مَجْرُوحًا كَمَا لَا يَجِبُ كَشْفُ ذَلِكَ فِي الْعُقُودِ وَالْحُقُوقِ وَإِنِ اخْتَلَفَ فِي كَثِيرٍ مِنْهَا، وَالطَّرِيقُ فِي ذَلِكَ وَاحِدٌ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْجَارِحُ عَامِّيًّا: وَجَبَ لَا مَحَالَةَ اسْتِفْسَارُهُ)).

فقد قال فالح الحربي: ((إنَّ العالم بأسباب الجرح والتعديل ليس شرطاً أن يُسأل عن أسباب الجرح كما هو شرطاً على من ليس بعالم)).

وهذا الكلام ليس على إطلاقه، بل هو مقيِّد بالعارف بأسباب الجرح والتعديل وعند عدم المعارضة، وأما رجل دعي متعالم جاهل مثل فالح فلا يلتفت إلى جرحه ألبتة، وكذلك إذا كان الجارح عالماً سلفياً عارفاً بأسباب الجرح والتعديل وعارضه عالم آخر عارف بأسباب الجرح والتعديل فعدَّله أو كان

الجرح في أناس مشتهرين بالسلفية فهنا يجب على الجارح أن يبيِّن جرحه ويذكر أسبابه وأدلته.

فمن لم يلتفت إلى هذه القيود فهو على خطى الحدادية إن لم يكن منهم فعلاً.

وأما كلام السخاوي في [فتح المغيث] الذي نقله عرفات مؤكِّداً كلام الخطيب البغدادي في [الكفاية] فهو حجة عليه لا حجة له كذلك!، فقد قال السخاوي في آخره: ((لكن ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح بما إذا فسَّر))، فأين إطلاق عرفات من هذا القيد؟!

وأما قول عرفات ص٥: ((وبعد هذا كله، أتعجب كل العجب ممن نفى أن يكون هذا القول عليه نور العلم...)).

بل العجب من صنيع عرفات هنا، فهو يحتج بكلام أهل العلم وهو حجة عليه لا حجة له، فلا أدري هل يريد عرفات بهذا الصنيع إقناع القارئ أنه قيَّد كلامه المطلق (ردك لجرح العالم جرح فيه) بـ(إذا كان الجرح مفسراً)؟! فأين هذا القيد في تغريدتهم وفي كلامهم؟! لا يوجد إلا في مخيلة عرفات!.

وأما قوله: ((بل قد وجدتُ بعض المغرضين من يرميني بالحدادية!، وأني أسير على خطاها!)).

عجباً لمن ينزعج أن يوصف بأنه (على خطى الحدادية) وهو لا يعدو أن يكون طالب علم!، بينما يقبل أن يوصف عالم سلفي كبير بأنه (أخس من الحدادية)!!.

وأما لماذا نصفك بأنك (على خطى الحدادية)؟!

فهذا يعود إلى أسباب عدة:

١- منها أنك كنت تقرر (الإجماع على كفر تارك عمل الجوارح) في بعض دروسك ودوراتك على حين غفلة من السلفيين!، وترد الأحاديث الصحيحة في نجاة تارك عمل الجوارح من الخلود في النار إن كان من أهل التوحيد على طريقة الحدادية (عبدالحميد الجهني وعبدالله الغامدي وعادل آل حمدان وبدر العتيبي)!، تفعل هذا في وقت كان الشيخ ربيع حفظه الله يكتب [المقالات الأثرية في نقض شبهات غلاة الحدادية]!!، والسلفيون وقفوا في صفه ضد حملات وهجمهات هؤلاء الغلاة!.

وكان الشيخ محمد بن هادي حفظه الله خبيراً بأمرك، فأخبر الشيخ ربيعاً حفظه الله بذلك، فأنكره صاحبك المتعصب لك بهوى وجهل عبدالإله الرفاعي كما اعترف في "إبانته"، ثم لما انكشف أمرك كتبت (تراجعاً بارداً)!، وكأنَّ ذبابة مرَّت على أنفك فقلتَ هكذا وأبعدتها بيدك!، وكان الواجب عليك أن تكتب مقالاً تجمع فيه الأدلة الصحيحة والآثار السلفية وكلام الأئمة في نقض هذا الإجماع الذي تسلَّط به غلاة الحدادية على أئمة السلف والخلف، لكنك لم

تفعل!، بل لم تصرِّح حتى هذه الساعة بنجاة تارك عمل الجوارح من الخلود في النار إن كان من أهل التوحيد!، ولم ترفع لأحاديث الشفاعة والبطاقة وفضل التوحيد رأساً!.

٢- إنكارك على الشيخ ربيع حفظه الله لأنه يصبر على المخالف ويكرر النصيحة له قبل التحذير أو التبديع، ودعواك أنَّ هذا خلاف طريقة السلف، وهذا ما قرره الحدادي الهالك (عماد فرَّاج) في كلمته المنشورة في موقعه [بدعة الصبر على المخالف]، وانظر تفصيل هذا في مقال [على خطى الحدادية يا عرفات][1].

٣- قيادة السفهاء في الطعن في العلماء وتصدير الجهلاء، وهذه طريقة يحيى الحجوري الحدادي، فكم طعن الحجوري الأرعن في عالم سلفي وسلَّط عليه سفهاء الأحلام صغار الأسنان يطعنون فيه ويحتقرونه ويصفونه بأقبح الأوصاف كما فعلوا مع الشيخ عبيد الجابري حفظه الله، ثم صدَّر هؤلاء السفهاء مكان أولئك العلماء، واليوم يعيد عرفات هذه الطريقة حذو القذة بالقذة مع الشيخ محمد بن هادي حفظه الله.

٤- تأصيلك لهذه القاعدة "ردك لجرح العالم جرح فيه" على وجه الإطلاق لإلزام الشباب السلفي في جرح أشخاص معينين مشهورين بالسلفية والدعوة إليها وعندهم تزكيات من قبل علماء آخرين؛ لكون الشيخ عبيد حفظه

---

(١) على خطى الحدادية يا عرفات، على الرابط التالي:
https://ia802809.us.archive.org/0/items/3lak7dadya/3lak7dadya.pdf

الله تكلَّم فيهم، فقررتَ أنَّ من ردَّ جرح الشيخ عبيد في هؤلاء كان طاعناً فيه!، مع علمك أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله ردَّ هذا الجرح وكان ينصح بهؤلاء ويدافع عنهم!!

وقد طالبكم السلفيون -ولا يزالون يطالبونكم- ببيان الأسباب وذكر الأدلة على جرح هؤلاء، فكان جوابكم لإسكات المطالبين "ردُّك لجرح العالم جرح فيه"!، وهذه الطريقة لا تختلف عن طريقة فالح الحربي.

وهذا ردُّ الشيخ ربيع حفظه الله على فالح الحربي في أول "نصيحته إلى فالح الحربي" وكأنه يردُّ على عرفات وعصابته: ((١- إنكم سُئلتم عن أشخاص معينين مشهورين عند الناس بالسلفية والدعوة إليها -وفيهم علماء في نظر الناس- فأخرجتهم من السلفية، وهذا الإخراج جرح شديد فيهم، يحتاج إلى أدلة.

فإذا لم تأت بالأدلة وأسباب هذا الجرح؛ رأى الناس أنك قد ظلمتهم وتعدَّيتَ عليهم وطعنتَ في دينهم بغير وجه حق، فصرتَ متهماً عند الناس، فتحتاج إلى استبراء دينك وعرضك، فإن لم تفعل: طعن فيك الناس، ولن ترضى أنت ولا غيرك بهذا الطعن.

فتقوم الفتنة ويحصل الاختلاف بين السلفيين وتكثر الطعون المتبادلة، ولا يحسم ذلك إلا بذكر الأسباب المقنعة بهذا الإخراج، وقد تطالب أنت نفسك بذكر الأسباب إن جرحك أحد أو أخرجك من السلفية.

٢- إنه إذا تعارض جرح مبهم وتعديل: فالراجح أنه لا بد من تفسير هذا الجرح المبهم، والاشتهار بالدين والسنة والسلفية والدعوة لها أقوى من التعديل الصادر من عالم أو عالمين.

والكلام في المخالفين وفي مناهجهم وسلوكياتهم من أهم ما يدخل في باب الجرح، لأنَّ هناك تلازماً بين الأشخاص ومناهجهم، فالذي يطعن في منهج الشخص يطعن فيه.

ولذا ترى السلف يبينون بالأدلة ضلال أهل البدع وفساد مناهجهم، ولهم في ذلك المؤلفات التي لا تحصى، وسيأتي ذكر بعضها.

وأرى أنه لا مناص من ذكر كلمات لأهل العلم في اشتراط تفسير الجرح المبهم ورد بعض أنواع الجرح فأقول:

رجَّح ابن الصلاح أنَّ التعديل مقبول من غير ذكر سببه، وأنَّ الجرح لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب؛ لأنَّ الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، ونقل عن الخطيب: أنَّ هذا مذهب أئمة الحديث ونقاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما.

ولذلك احتجَّ البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما، وذكر آخرين، ثم قال: واحتجَّ مسلم بسويد ابن سعيد وجماعة أُشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني، وذلك دالٌّ على

أنهم ذهبوا إلى أنَّ الجرح لا يثبت إلا إذا فُسِّر سببه، ومذاهب النقاد للرجال غامضة ومختلفة.

وذكر عن شعبة رحمه الله أنه قيل له: لم تركتَ حديث فلان؟ فقال: رأيته يركض على برذون فتركت حديثه"!، مع أنَّ شعبة إمام في الحديث ونقد الرجال، لكن نقده هنا ليس بصواب، لأنَّ مثل هذا لا يعد من أسباب الجرح المسقطة للعدالة.

وذكر قصة عن مسلم بن إبراهيم، وأنه جرح صالحاً المري بها لا يعد من أسباب الجرح، وإن كان المري قد ضُعِّفَ بغير هذا السبب، ومما جرح به عكرمة أنه على مذهب الصفرية الخوارج وقد جرحه بذلك بعض الأئمة ولم يقبل البخاري جرحهم لضعف حجتهم.

قال العلامة عبد الرحمن المعلمي في مقدمة الجرح والتعديل: "وقد كان من أكابر المحدثين وأجلهم من يتكلَّم في الرواة فلا يعوَّل عليه ولا يلتفت إليه"، قال الإمام علي المديني وهو من أئمة هذا الشأن: " أبو نعيم وعفان صدوقان، ولا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه"، وأبو نعيم وعفان من الأجلة، والكلمة المذكورة تدل على كثرة كلامهما في الرجال، ومع ذلك لا نكاد نجد في كتب الفن نقل شيء من كلامهما)).

فالشيخ ربيع حفظه الله ذكر هنا عدة أمثلة من رد بعض أهل العلم للجرح المبهم من قبل علماء آخرين، ولم يعد ذلك طعناً فيهم ولا جرحاً، وكلامه هذا موجه إلى فالح الحربي.

فما الفرق بين كلام فالح وكلام عرفات؟!

وبهذه الأسباب تعرف يا عرفات لماذا نصفك بأنك (على خطى الحدادية).

وأما قوله ص٥: ((ومن المعلوم أنَّ أغلب المخالفين في هذا الباب: إنما يخالفون علماء الجرح والتعديل تفلتاً من قواعد الجرح والتعديل، بسبب تعصبهم لمذهبهم أو حزبهم أو لإدراك بعض المصالح، وسأذكر أمثلة عن هؤلاء الطاعنين الذين طعنوا وردوا جرح الأئمة وأهل الشأن بغير موجب...)).

أقول:

فلينظر القارئ البصير كيف أنَّ عرفات لما عجز عن إقامة البراهين على صحة قاعدته حاول أن يصرف الأذهان والأنظار إلى موضوع لا علاقة لنا به، من باب تصوير الأمر على خلاف واقعه!، كي يقول للسلفيين السذَّج: يا سلفيون هؤلاء يردون جرح علمائنا لأنهم يريدون التفلُّت من قواعد الجرح والتعديل لأسباب عدة: منها التعصب ومنها التحزب ومنها مصالح....



فنحن ننقاش عرفات في دليل قاعدته المطلقة (ردك لجرح العالم جرحٌ فيه)، وهو يضرب لنا أمثلة على أنَّ أغلب الذين يخالفون علماء الجرح والتعديل يريدون التفلُّت من قواعد هذا العلم لتعصبهم أو لتحزبهم أو لمصالحهم!.

طيب والأمثلة التي ضربها الشيخ ربيع حفظه الله وضربها من قبل أئمة هذا الشأن في رد عشرات الجروح لأسباب: منها أن يجرح بجرح لا يثبت في المجروح، أو يجرح بغير جارح وبما لا يسقط عدالته، أو يجرح بجرح مبهم مع وجود المعارض، أو يجرح الجارح مع علم المعدِّل بانتفاء الجرح عن المجروح، أو يجرح من قبيل كلام العلماء بعضهم في بعض، أو يجرح جرحاً شديداً لا يقبله علماء آخرون، أو يجرح لغضب أو عصبية أو تحامل أو نحو ذلك.

فهل هؤلاء الأئمة –وقد تقدَّم ذكر بعضهم– الذين ردوا الجرح لسبب من هذه الأسباب يريدون التفلُّت من قواعد الجرح والتعديل؟!

ننتظر جواب عرفات!

والغريب في كلام عرفات السابق أنه اعترف ضمناً بأنَّ مقولة (ردُّك لجرح العالم جرحٌ فيه) من قواعد الجرح والتعديل التي يريد خصومه أن يتفلَّتوا منها، لأنَّ خلافنا معه هنا في هذه القاعدة، ثم يزعم في أوَّل مقاله أنه لم يقعِّد ولم يؤصِّل!!.

وأما كلام العلماء الذين ذكرهم عرفات من باب التمثيل على رد الجرح من قبل من يريد التفلُّت من قواعد هذا الفن، فلا علاقة له بموضوعنا، ولا أدري

لعله أراد تطويل مقاله وحشوه بما هو خارج موضوعنا ليقال: رد عرفات على صاحب نذير الصاعقة في وقفته الأولى بـ (١١) صفحة!، ولهذا سوف أترك التعليق عليه، مع إنَّ فيه ما يدلُّ على تقييد قبول الجرح إذا كان مفسراً مبيناً وأنه لا يردُّ بالشبه الواهية، وعرفات وعصابته لم يقيِّدوا قاعدتهم بهذا، فلا حجة لهم بكلام هؤلاء العلماء.

قال عرفات ص٨: ((الوقفة الثالثة: قال صاحب نذير الصاعقة: "ومعلوم أنَّ جرح الشيخ عبيد لأولئك كان مجرداً عن الأدلة والأسباب وإن كان مفسَّراً من جهة اللفظ"، قلتُ: تقسيم صاحب نذير الصاعقة الجرح المفسَّر إلى جرحٍ مفسَّر باللفظ وجرحٍ مفسَّر بالأسباب!، فهذا من الغرائب والعجائب ممن لم يأخذ العلم على أهله من أهل هذا الفن!، فهل يوافقه من قرَّظ له؟! فالتقسيم بعيدٌ عن لغة المحدِّثين وتطبيقاتهم!، فالجرح المفسَّر هو المبين السبب)).

ما شاء الله "التقسيم بعيد عن لغة المحدثين وتطبيقاتهم"، لكن قاعدة "ردك لجرح العالم جرح فيه" قريبة من لغتهم وتطبيقاتهم!

والتقسيم "من الغرائب والعجائب ممن لم يأخذ العلم على أهله من أهل هذا الفن"!، أما قاعدتك المطلقة فتدلُّ على أنك أخذتَ العلمَ من أهل هذا الفن!

حقاً سنوات خدَّاعات.



أولاً: أنا لم أذكر هذا الكلام على سبيل التقسيم أو التفريق بين (مفسَّر اللفظ) و(مفسَّر الأسباب والأدلة)، لأني أعلم جيداً أنَّ لفظ (المفسَّر) في كلام أهل الشأن هو (المبين السبب)، فلما يقولون: "الجرح المفسَّر مقدَّم على التعديل المجمل"، يقصدون به (الجرح المبين السبب)، ولم يخف عليَّ كلام أهل العلم الذين ذكرهم عرفات في مقاله هذا والذين بيَّنوا أنَّ الجرح المفسَّر هو المبيَّن السبب.

لكني قلتُ ذلك في نقض من يفهم أنَّ (المفسَّر) ما كان مفسَّر اللفظ فقط!، فمثلاً (فتَّان) لفظ مفسَّر يدل على كثرة ما يقوم به من فتن، وكذلك (كذَّاب) لفظ مفسَّر يدل على كثرة كذبه وأنه يتحرَّى الكذب، فهذان جرحان مفسَّران، لكن يحتاجان إلى بيان الأسباب المقنعة وذكر الأدلة القاطعة التي توجب العمل بموجب هذين الجرحين إذا عارض هذا الجرح عالم آخر من أهل هذا الشأن، ولا يُقال هنا: هو جرح مفسَّر فيقدَّم على التعديل المجمل، لأنَّ هذا الجرح المفسَّر من جهة اللفظ خال من الأسباب والأدلة التي يُطالب بها العالم الآخر.

ثانياً: هذا الباب يشتمل على أمرين: تفسير الجرح، وأدلة الجرح.

وقد أقر عرفات بهذا في آخر مقاله فقال: ((أقول: حين دافع الشيخ العلامة عبيد بن عبدالله الجابري عن عرفات المحمدي ورد الجرح المجمل وطالب الجارحين بالجرح المفسر وبالدليل الذي لا يقبل التأويل)).

أما تفسير الجرح فهو الجرح المبيَّن السبب، وأسباب الجرح في مصطلح الحديث معروفة كالكذب والبدعة والجهالة والفسق والغلط ونحو ذلك، وقد يختلف أهل الشأن في بعض الأسباب هل هي توجب الجرح أم لا.

وأما أدلة الجرح فهي الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع وكلام الأئمة من أهل الشأن في اعتبار هذا السبب جرحاً أم لا.

لكن بعض أهل العلم لما يتكلَّم عن أسباب الجرح وأدلته، لا يقصدون به مجرد تفسير الجرح وهل هو معتبر أم لا، وإنما يقصدون الأسباب التي دفعت الجارح إلى الحكم على فلان بهذا الجرح والأدلة التي تثبت وجود هذه الأسباب في المجروح.

فمثلاً (فلان كذَّاب)، الكذب جرح قادح في العدالة، وهو جرح مفسر لأنه مبيَّن السبب وليس مبهماً أو مجملاً كـ (فلان ضعيف)، وأدلة اعتبار الكذب من الجرح المسقط في الكتاب والسنة والإجماع وكلام الأئمة كثيرة، فيجب قبول هذا الجرح.

لكن لو قال الجارح في رجل (فلان كذَّاب) وعارضه معدِّل فزكَّاه ودفع عنه هذا الجرح وقال: (فلان ليس كذَّاباً)، وجب على الجارح الآن أن يذكر الأسباب التي دفعته إلى الحكم على فلان بأنه كذَّاب، فيذكر مثلاً وقائع تدل على كذبه، ويذكر الأدلة من المكتوب أو المسموع أو أخبار الثقات التي تدل على ثبوت هذه الكذبات فيه، ولا يقبل المعدِّل إلا بهذا، فإن ثبت في المجروح ذلك

وجب على المعدِّل قبول الجرح، وإن لم يثبت وجب على الجارح قبول التعديل، وبهذا ينتهي الأمر.

ومن هنا نعرف أنَّ (أسباب الجرح) قد يُراد بها تفسير الجرح وإخراجه من حيز الإجمال والإبهام وقد يُراد بها ذكر الدوافع والأحداث والوقائع التي أوجبت هذا الجرح فيه، و(أدلة الجرح) قد يُراد بها الأدلة الشرعية والآثار السلفية التي تثبت اعتبار هذا الجرح وأنه قادح ومسقط لعدالته أو ضبطه أو لإخراجه من السلفية وتبديعه وقد يُراد بها الأدلة التي تدين المجروح من كلامه أو مكتوبه أو أخبار الثقات الذين يعرفونه، ويُعرف هذا من ذاك بحسب سياق الكلام ومقصد المتكلِّم.

ومن قرأ ردود الشيخ ربيع حفظه الله على فالح الحربي وزمرته الآثمة عرف هذه الأمور معرفة واسعة.

فقد كان فالح الحربي يبدِّع أناساً مشهورين بالسلفية والدعوة، والبدعة جرح مفسَّر كما هو معروف، والأدلة الشرعية والآثار السلفية التي تدلُّ على ذم البدعة والتحذير من أهلها كثيرة، ومع هذا كان الشيخ ربيع يطالب فالحاً ببيان الأسباب المقنعة وذكر الأدلة القاطعة على تجريح هؤلاء.

فهل يقول عرفات هنا: الجرح المفسَّر هو المبيَّن السبب، ولا يحق للشيخ ربيع بعد هذا أن يطالبه ببيان الأسباب وذكر الأدلة؟!

فإن قال: نعم، لا يحق له، عرفنا أنه من أفراخ الحدادية المتسترين.

وإن قال: لا، يحق له أن يطالبه بهذا، عرفنا أنه متناقض، وأنه مخطئ في إنكاره عليَّ.

أقول:

فالتبديع والإخراج من السلفية والتضليل ونحو ذلك هذه من الجروح المفسَّرة ومعانيها معروفة، ومع هذا طالب الشيخ ربيع حفظه الله من يطلقها أن يُبيِّن الأسباب ويذكر الحجج والأدلة على ثبوتها في المجروح، قال الشيخ ربيع حفظه الله في [نصيحة أخوية لفالح الحربي]: ((أقول: إنَّ سؤال السائل كان عن اشتراط بيان أسباب الجرح؛ وهو يعيش فتنة مشتعلة كثر فيها الجدال والقيل والقال والتبديع والتضليل من أطراف، كلُّ طرف يدَّعي أنه من أهل السنة.

فالجواب الصحيح: أنه إذا وقع من طرف أو من الأطراف تبديع أو تضليل: أنه لا بد من بيان أسباب هذا التبديع بياناً شافياً؛ تقوم به الحجة ويقطع به دابر الفتنة ويظهر للناس أنَّ أحكام الطرف المبدِّع قامت على علم وحجة وبرهان)).

وقال الشيخ ربيع في [أسئلة موجهة إلى فالح الحربي]: ((سألتُ فالحاً في نصيحتي له: لو أنَّ إنساناً رمى سلفياً مشهوراً بالسلفية مثل الشيخ ابن باز أو الألباني أو ابن عثيمين أو الفوزان أو النجمي أو زيد أو محمد هادي؛ أيسلَّم له هذا الرمي لجميعهم أو لأحدهم بالبدعة أو لا بدَّ أن نسأل عن أسباب جرحه لهم، فلم يحر جواباً لا هو ولا مقلِّدوه إلى اليوم.

بل سألتُه لو أنَّ إنساناً رماك بالبدعة أتسلِّم له؟ أو لا بد أن تطالبه ببيان الأسباب؟

وأسألك الآن ومن على منهجك: لو أنَّ إنساناً بدَّعكم، أترون أنَّ من حقه أن يُسلِّم له الناس هذا التبديع وترون أنَّ ما قاله حق ويجب على الناس أن يقلِّدوه؟!)).

وقال سائلاً مستنكراً: ((أرأيتَ لو جاء عالم أو متعالم فيرمي الشيخ فالحاً بالبدعة أو الفسق أو ... الخ؛ أتقبل منه هذا أو تسلِّم له، ولا تطالبه ببيان سبب هذا التبديع أو التفسيق وإقامة الحجة والبرهان على دعواه؟!)).

وقال مخاطباً فالحاً: ((لقد اعترفتَ هنا من حيث تشعر أو لا تشعر بأنك تقول بلزوم تفسير الجرح المجمل وذلك ظاهر قولك "إذا أصَّل وبيَّن أهل العلم"، فما التأصيل أو التفصيل أو البيان إلا تفسير للجرح المجمل وبيان أسبابه وحججه)).

ثالثاً: العلامة عبدالرحمن المعلمي رحمه الله -فيما نقله عنه عرفات- وضَّح معنى (الجرح المفسَّر) بقوله: ((يكون الجرح مبيناً مفسراً مثبتاً مشروحاً؛ بحيث لا يظهر دفعه إلا بنسبة الجارح إلى تعمُّد الكذب، ويظهر أنَّ المعدِّل لو وقفَ عليه لما عدَّل)).

فهل جرح الشيخ عبيد للمشار إليهم آنفاً كان من هذا النوع؟!

كل السلفيين يعرفون الجواب فلا حاجة لذكره.

رابعاً: الشيخ محمد بن هادي حفظه الله ذكر في جرح عرفات وعصابته ألفاظاً كثيرة، وكلها مفسَّرة بمعنى أنَّ معانيها واضحة وأسبابها مبيَّنة، ومع هذا طالبه الشيخ ربيع حفظه الله بالأدلة لقبول هذا الجرح وبيان أسباب هذه الجروح.

فلو قال قائل: جرح الشيخ محمد فيكم مفسَّر مبين السبب، فما هو جوابكم؟

ستقولون: أين الوقائع والأدلة التي تثبت هذه الجروح فينا؟

إذن لم تكتفوا بالجرح المفسَّر من جهة اللفظ وطالبتم الشيخ محمداً حفظه الله ببيان الأسباب والأدلة، وهكذا نحن مع الشيخ عبيد الجابري حفظه الله نطالبه ببيان الأسباب والأدلة ولا نكتفي بالجرح المفسَّر من جهة اللفظ.

قال عرفات ص١٠: ((الوقفة الرابعة: قال صاحب نذير الصاعقة: "كلام الشيخ عبيد مجرَّد عن الأدلة والأسباب"، قلتُ: أنا أعجب لجرأته بأنَّ كلام الشيخ عبيد خالٍ عن الأدلة، فهل حكم الشيخ عبيد عنده هو من باب الهوى والجهل بحقيقة المتكلَّم فيهم؟!)).

أولاً: عدم ذكر العالم للأدلة لا يعني أنه ما عنده أدلة على الجرح فضلاً أن يقال فيه: أنه يحكم بالهوى والجهل بحقيقة المجروح!، فالكلام عن ذكر الأدلة والأسباب التي دفعت الشيخ عبيداً حفظه الله للكلام في أولئك المشار إليهم،

فهذه الأدلة لم يذكرها الشيخ عبيد في وقت جرحه لهم، لكن قد يكون عنده أدلة ولم نعرفها أو لم يعرضها.

ثانياً: قد قيل في جرح الشيخ محمد بن هادي لكم: ما عنده ذرة دليل، وصفر اليدين من الأدلة، ولا تلتفتوا إلى جرحه ما عنده دليل واحد، بل صرحتم بأنه ظلم المجروحين وتكلَّم فيهم بهوى وكذب، فأي الفريقين أحق بالأمن؟!

أم أنَّ باءكم تجرُّ وباءنا لا تجرُّ؟!

أم هو الكيل بمكيالين؟!

قال عرفات ص١٠: ((والواقع يثبت جهل المتكلِّم بحقيقة كلام الشيخ عبيد، وقد ظهر لكل ذي عينين فتن هؤلاء وبعدهم عن منهج العلماء، فانظروا كيف يتباكى على أصحاب الفتن كالحجوري ومحمد الإمام؟!)).

أقول:

بل انظروا أيها الأفاضل إلى هذا المكر والتلاعب والتلبيس الذي وصل عرفات إلى غايته!

فكلامنا معه في جرح الشيخ عبيد لـ (أحمد بازمول ومن معه)، وهو يصوِّر خلافنا معه في (يحيى الحجوري ومحمد الإمام)!!!!.

ونصُّ كلامي في [نذير الصاعقة] هو: ((لما جرح الشيخ عبيد مجموعة من طلبة العلم السلفيين المشهورين المقربين عند الشيخ ربيع، طلب الشيخ ربيع من

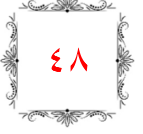
عموم السلفيين السكوت فسكتوا إلا عرفات المحمدي وجماعته، وكان مما أصَّلوه في ذلك الوقت قاعدة "ردك لجرح العالم جرح فيه" على وجه الإطلاق!.

ومعلوم أنَّ جرح الشيخ عبيد لأولئك كان مجرداً عن الأدلة والأسباب وإن كان مفسَّراً من جهة اللفظ، ومع هذا لم يعامل السلفيون الشيخ عبيداً في ذلك الوقت كما عامل الصعافقة الشيخ محمد بن هادي هذه الأيام كما لا يخفى على المتابع المنصف)).

وقلتُ أيضاً: ((لما جرح الشيخ عبيد الجابري حفظه الله قديماً -ولا زال على جرحه لهم- مجموعة من المشايخ السلفيين -هم أيضاً من بطانة المشايخ وفيهم حملة شهادات وأصحاب دعوة!- بأنهم "مشايخ فجأة"، ووصفهم بالكذب والتهور والطيش والتعالم وتفريق السلفيين وإثارة الفتن، وزكَّاهم حامل لواء الجرح والتعديل الشيخ ربيع حفظه الله ولم يقبل هذا الجرح إلا بالتفسير، وطلب من الشيخ عبيد أن يسكت فسكت جزاه الله خيراً، لكن لم يسكت هؤلاء الصعافقة ولم يقبلوا تزكية حامل لواء الجرح والتعديل، وقالوا: الشيخ عبيد عالم من علماء الجرح والتعديل وجرحهم جرحاً مفسَّراً، والكذب جرح مفسَّر، وفتَّان جرح مفسَّر، وهكذا بقية الأوصاف، وردُّ جرح العالم جرحٌ فيه!.

فدافع الشيخ ربيع حفظه الله عن أولئك المجروحين وطالب من يجرحهم بالأدلة والحجج، فلم ير السلفيون دليلاً واحداً على جرحهم حتى هذه الساعة!،





وإنما كان الصعافقة ينشرون هذا الجرح ويقولون: الجرح المفسَّر مقدَّم على التعديل المجمل!.

واليوم الشيخ محمد بن هادي حفظه الله جرح هؤلاء بأنهم "صعافقة" ووصفهم بالكذب والفجور والتعالم وتفريق السلفيين وإثارة الفتن بينهم، فزكَّاهم المشايخ الثلاثة وردوا جرح الشيخ محمد، فقال السلفيون: الجرح المفسَّر مقدَّم على التعديل المجمل، والكذب جرح مفسَّر والفجور في الخصومة جرح مفسَّر وهكذا، فقال الصعافقة: المشايخ الثلاثة قالوا: لا تلتفتوا إلى جرح الشيخ محمد لأنه ما عنده ذرة دليل، وأنه ظلم إخوانه وأنه طعن فيهم بلا حجة وأنه فرَّق السلفيين، فقال السلفيون: فلماذا قبلتم جرح الشيخ عبيد في أولئك ولم يذكر دليلاً واحداً على جرحهم؟! فبهت الصعافقة)).

فالذين تكلَّم فيهم الشيخ عبيد حفظه الله والمشار إليهم في كلامي هم معروفون لا تخفى قضيتهم على السلفي المتابع، فكيف يتحايل عرفات بهذه الصورة؟!

هذا دليل من عدة أدلة على أنه لعَّاب وملبِّس.

وأما قول عرفات ص١٠: ((والعلماء لم ينقضوا كلام الشيخ عبيد لمعرفتهم بإمامته وتضلعه في هذا الباب)).

بل ردَّ الشيخ ربيع حفظه الله جرح الشيخ عبيد حفظه الله، وقد نقلتُ آنفاً نصَّ كلام الشيخ ربيع من صوته، فلا حاجة إلى إعادته هنا.

وقال عرفات ص١٠: ((ومن المحزن أن يتلقَّف بعض الطلبة هذا الكلام في العلماء الأكابر من غير تمحيص، بل وأصبحت أحكام العلماء عندهم لا قيمة لها عند بعضهم، لأنهم محاطون ومطوَّقون!)).

بل من المحزن أن يتجرأ أمثالك من الصعافقة وزعانفهم في الطعن في عالم كبير من علماء السلفية في هذا العصر، وتصفونه بأقبح الأوصاف وتطعنون به بأشد الطعونات وتجرِّدونه من كل شيء في ليلة وضحاها.

وأما نحن فهذه كتاباتنا -ولله الحمد- إن وجدتم فيها طعناً في عالم من علمائنا أو انتقاصاً له فبينوه لنا وللناس حتى يظهر الصادق فينا من الكاذب.

وأما الكلام عن البطانة وأثرها، وهل الطعن في البطانة طعنٌ في صاحب البطانة؟ فقد أشبعتُ الكلام فيها في مقالاتي كلها، ومنها [نذير الصاعقة][1] و[الصواعق المحرقة][2] و[الإعانة في كشف أحوال البطانة][3]، فلا حاجة إلى إعادة الكلام هنا.

قال عرفات ص١٠: ((الوقفة الخامسة: قال صاحب نذير الصاعقة: "هذه من قواعد فالح الحدادية"، قلتُ: والظاهر من كلامه أنه لا يعرف فالحاً ولا قواعده بالجرح!، ففالح الحربي يرى أنَّ الجرح المفسَّر وغير المفسَّر إنما هو

---

(١) نذير الصاعقة في كشف جملة من الأدلة التي تدين الصعافقة، على الرابط التالي:
https://ia801403.us.archive.org/27/items/NatheerAlSa3eqa/NatheerAlSa3eqa.pdf

(٢) الصواعق المحرقة في نقض الكواشف الماحقة، على الرابط التالي:
https://ia803405.us.archive.org/14/items/SawaeqM/SawaeqM.pdf

(٣) الإعانة في كشف أحوال البطانة والرد على صاحب "الإبانة" ونقض تشغيباته على صاحب "الكنانة"، على الرابط التالي:
https://ia802807.us.archive.org/5/items/Ale3ana/Ale3ana.pdf

خاص في الرواية ولا يشترط عنده في الكلام على الآخرين أن يكون مدللاً بالأدلة!، وقد نقل ذلك الشيخ ربيع في نصيحته إلى فالح الحربي الأولى والثانية)).

أقول:

أما معرفة فالح الحربي عن قرب ومجالسة وصحبة فنعم ليس لي معرفة به!، ووالله لم أفرح به منذ رأيته وسمعتُ أجوبته في مسائل منهجية، ولا أدري لعلك من أتباعه قديماً أو من جنوده الذين تأثروا به وبقواعده، فلا ريب أنَّ معرفتك به أكثر!.

وإن قصدتَ معرفة منهجه وفتنته وقواعده وردود شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله عليه فلا أظنك تعرف ربع ما أعرفه!، وكم رددتُ عليه وعلى قواعده بالحجة والبرهان وساندتُ شيخنا في ردوده ولله الحمد وحده، والشيخ ربيع يعرف ذلك عني، ولعلك كنتَ في ذلك الوقت من المتأثرين به المعظمين له أو كنتَ من المدافعين عنه المنخدعين به كما كان الشيخ عبيد حفظه الله قديماً؛ لما كتب نصيحة مشتركة مع الشيخ صالح السحيمي وملفي الصاعدي في ٢٢ جمادى الآخرة لعام ١٤٢٥هـ، أدانوا فيه شيخنا الشيخ ربيعاً في موقفه من فالح الحربي في عدة مسائل!!!، لكنَّ الشيخ عبيداً والشيخ صالحاً السحيمي رجعا عن قولهما لاحقاً، وقد كان شيخنا الشيخ ربيع قد كتب رداً حينها عليهما وكاد أن يُنشر ولكنه لم يُنشر لطول صبر شيخنا وسعة حلمه وحكمته، ولله الحمد.

ويظهر أنَّ عرفات يحاول أن يفرِّق بين أصله وبين أصل فالح بهذه الطريقة!.

وأصل فالح هو وجوب الأخذ بجرح العالم المجمل ولو كان في المشهورين بالسلفية والدعوة لها ولو عارضه علماء آخرون، ويرى مطالبة العالم الجارح -في هاتين الحالتين- بذكر الأسباب والأدلة غير ملزم.

فلما اعترض عليه السلفيون بكلام علماء الجرح والتعديل وعلماء المصطلح وأنه يجب تفسير الجرح وبيان أسبابه عند التعارض أو في من ثبتت عدالته واشتهرت إمامته، اخترع فالح دفاعاً عن أصله تفريقاً باطلاً، فزعم أنَّ مطالبة الجارح ببيان السبب خاص بالرواية، وأما مسائل المنهج والتبديع والكلام في المخالف فلا يلزمه بيان الأسباب.

فجاء عرفات اليوم زاعماً أنَّ مخالفة فالح إنما هي في هذا التفريق فقط!، وقد عرفنا أنَّ هذا التفريق اخترعه فالح ليخرج من الإلزام في بيان الأسباب الجارحة، فهو يلزم السلفيين بالجرح المجمل والمبهم ومن طالبه ببيان الأسباب وذكر الأدلة أنكر عليه وطعن فيه؛ بدعوى أنَّ علماء المنهج أعظم مكانة وأوسع علماً من علماء الجرح والتعديل، وأنَّ مطالبة هذا العالم بهذا يلزم منه التشكيك في علمه أو الطعن به، وهذا هو القاسم المشترك بين تأصيل عرفات وتأصيل فالح!، وهو اشتراك في الغاية والنتيجة!.

ويكفينا لمعرفة أصل فالح الحربي أن نقرأ خاتمة نصيحة الشيخ ربيع حفظه الله له، حيث قال في [نصيحته]: ((وأخيراً أقول: إنَّ إصدار الأحكام على أشخاص ينتمون إلى المنهج السلفي وأصواتهم تدوي بأنهم هم السلفيون بدون بيان أسباب وبدون حجج وبراهين قد سبب أضراراً عظيمة وفرقة كبيرة في كل البلدان، فيجب إطفاء هذه الفتن بإبراز الحجج والبراهين التي تبين للناس وتقنعهم بأحقية تلك الأحكام وصوابها أو الاعتذار عن هذه الأحكام.

ألا ترى أنَّ علماء السلف قد أقاموا الحجج والبراهين على ضلال الفرق من روافض وجهمية ومعتزلة وخوارج وقدرية ومرجئة وغيرهم، ولم يكتفوا بإصدار الأحكام على الطوائف والأفراد بدون إقامة الحجج والبراهين الكافية والمقنعة.

بل ألَّفوا المؤلفات الكثيرة الواسعة في بيان الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة وبيان الضلال الذي عليه تلك الفرق والأفراد)).

ففالح الحربي كان يرى لزوم الأخذ بجرحه ولا يشترط بيان الأسباب وإقامة الحجج، وعرفات يرى أنَّ ردَّ جرح العالم -الذي لم يُبيِّن الأسباب ولم يقم الأدلة- جرحٌ فيه؛ فكلاهما يرون لزوم العمل بالجرح من غير بيان الأسباب وإقامة الحجج والأدلة ولو كان في أناس مشتهرين بالسلفية أو كان في مقابل اعتراض علماء آخرين، وكلاهما يريان أنَّ رد جرح العالم لا يجوز مطلقاً.

وقد قال الشيخ ربيع حفظه الله في رده على فالح: ((وقد بينتُ لك سابقاً: أنَّ العلماء لم يقبلوا جرح أئمة معروفين بالصدق والعلم؛ ومنهم عفان وأبو نعيم، وردوا بعض جروح الإمام شعبة وهو من هو)).

وأما كلام الشيخ ربيع حفظه الله الذي ختم به عرفات وقفته الخامسة وأراد به أن يُبيِّن قاعدة فالح الحربي وأنَّه لا يقارن به ولا يقاس عليه، فقد أخذ منه عرفات ما يريد وترك منه ما ينقض مقالته وقاعدته، وهذا من تلاعبه وكتمانه للحق الذي يخالف رأيه:

قال عرفات ص١٠-١١: ((وقد نقل ذلك الشيخ ربيع في نصيحته الأولى والثانية، قال الشيخ ربيع: [[فقد وقفتُ على كلام لكم يتعلق بالجرح لفت نظري حيث:

أولاً- وجهت إليكم أسئلة في يوم الجمعة الموافق ٢٧/ ٢/ ١٤٢٣هـ عن بعض الناس فأجبتم بأنهم ليسوا من السلفيين.

وسئلتم هل يشترط بيان أسباب الجرح؟

فأجبتم بقولكم: "ما يشترط هذا بالنسبة لأسباب الجرح بيان أسباب الجرح والتعديل في علم الرواية.

وليس في كلام المخالفين في مناهجهم، وفي سلوكياتهم "...

قال السائل: "إذن يكفي الجرح المجمل".

فقلتم: "من العالم ما فيه جرح، ما نقول جرح، ما هو من الجرح الرواية، قد يكون عالماً إذا تكلَّم في أهل البدع ويتكلَّم في المنهج، يتكلَّم في العقيدة، يتكلَّم في الدين، يكون إماماً في هذا]]، قلتُ: هذه هي قواعد فالح، وأتعجب من الكاتب كيف يتهم الناس ويطلق العبارات هكذا من غير معرفة بالأقوال؟!)).

أقول:

من رجع إلى مقدمة [النصيحة الأولى] التي نقل منها عرفات كلام الشيخ ربيع هنا، عرف أنَّ هذا الرجل ملبِّس ولعَّاب من الطراز الأول!

فالشيخ ربيع حفظه الله نقل ثلاثة أسئلة سُئل عنها فالح الحربي، السؤال الأول وجواب فالح عليه نقله عرفات أعلاه، لكنه لم ينقل ولا كلمة من تعليق الشيخ ربيع على جواب فالح!!، لأنه يعلم أنَّ نقل تعليقات الشيخ ربيع في مقاله تعني نقض قاعدته التي ملخصها (لا يجوز رد جرح العالم) سواء كان مجملاً أو مفسراً، وسواء تعارض مع تعديل عالم آخر أو كان في من اشتهر بالسلفية والدعوة إليها أو في غير ذلك، والشيخ ربيع ذكر في تعليقاته التي كتمها عرفات ما يدلُّ على وجوب بيان الأسباب في تلك الحالات وبيَّن أنَّ العلماء قد يردون جرح العالم وذكر على ذلك عدة أمثلة، وقد نقلتُه آنفاً في مقالي هذا، ولكن أرجو من القارئ أن يعود إليه في مقدمة نصيحة الشيخ ربيع لفالح الحربي، ليعرف لماذا كتم عرفات كلام الشيخ ربيع هذا؟!

ثم الشيخ ربيع حفظه الله نقل سؤالاً ثانٍ سُئل عنه فالح فأجاب، وعلَّق عليه الشيخ ربيع، وكل هذا كتمه عرفات أيضاً!، فقد قال الشيخ ربيع: ((ثانياً- قال السائل: "لأنهم قد يقولون: قد يجرح الشيخ بما لا يعتبر جرحاً عند غيره؟

فقلتم عفا الله عنكم: "لا، لا، هذه من قاعدتهم، أعوذ بالله، هذه قاعدة ظالمة، قاعدة ضللت الأمة، هذه قاعدتهم، هذه قاعدة ابتدعوها هم".

أقول: سامحك الله، هذه قاعدة أئمة السنة والحديث، وليست بظالمة، بل هي من صميم العدل الذي جاء به الإسلام، لأنَّ العالم قد يخطئ في الجرح أو في التعديل فيصحِّح أخوه خطأه في هذا أو هذا، وقد يجرح العالم بغير جارح فيرد العلماء النقاد جرحه إنصافاً لمن وقع عليه هذا الجرح وقد مرت بك الأمثلة.

نعم إذا كان الجارح من العلماء الأمناء العارفين بأسباب الجرح والتعديل، والمعترض جاهل أو صاحب هوى: فلا عبرة باعتراضه)).

ثم جاء السؤال الثالث، الذي نقله عرفات بعد السؤال الأول مباشرة!، قال الشيخ ربيع: ((ثالثاً- قال السائل: "إذن يكفي الجرح المجمل" ...)).

فلماذا كتم عرفات تعليقات الشيخ ربيع على جواب فالح للسؤال الأول؟!

ولماذا حذف السؤال الثاني وجواب فالح وتعليقات الشيخ ربيع عليه؟!

كلُّ ذلك فعله عرفات ليوصل القارئ -الذي لا يتابع بنفسه ولا يرجع إلى مصدر الكلام!- إلى أنَّ الخلاف مع فالح كان من أجل التفريق بين (الكلام في

الرواة) و(الكلام في المخالفين)، وليس الخلاف معه في (رد الجرح إذا لم يُبيِّن أسبابه ولم يقم الأدلة عليه).

والصحيح أنَّ أصل الخلاف معه في الثاني، وإنما ابتدع فالح التفريق المذكور لرد كلام الشيخ ربيع والسلفيين الذين كانوا لا يُفرِّقون في باب النقد بين الرواية وبين البدعة؛ وأنَّ بيان الأسباب وإقامة الدلائل مطلوب فيهما، ومعلوم أن عدم التفريق بينهما هو مذهب أهل الحديث.

قال عرفات ص١١: ((وأخيراً أقول: حين دافع الشيخ العلامة عبيد بن عبدالله الجابري عن عرفات المحمدي ورد الجرح المجمل وطالب الجارحين بالجرح المفسَّر وبالدليل الذي لا يقبل التأويل، ونشر ذلك بعض الطلبة، تذمَّر البعض وغضبوا واعتبروا ذلك طعناً فيهم، فهل هذا من العدل والإنصاف؟)).

أقول:

عرفات بكلامه هذا يشير إلى "الصوتية" التي تواصت عصابته على نشرها في تغريداتهم، وهذا تفريغها:

قال الشيخ عبيد الجابري حفظه الله: ((الحمدلله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛ أما بعد: فإن الأخ عرفات بن حسن المحمدي من اليمن، من أبنائنا الذين عرفنا منهم الولاء التام للسنة وأهلها، ولأهل السنة عامة وفي هذه البلاد خاصة، ومن ادعى عليه غير ذلك فإني أطالبه بالدليل الذي لا يقبل التأويل وإلا عددتُه في المتهجمين الذين يقولون

بلا علم أو لبَّس عليه ملبِّس فسوغ له مقاله، وما أكثر هؤلاء من الجن والإنس، عافانا الله منهم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أملاه عبيد بن عبدالله بن سليمان الجابري بعد عصر الجمعة التاسع من شهر شعبان عام ١٤٣٨هـ، وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)).

وكلام الشيخ عبيد هذا جاء بعد تحذير الشيخ محمد بن هادي من عرفات المحمدي، قال عبدالإله الرفاعي في "إبانته" ص١١: ((وفي شهر شعبان من سنة ١٤٣٨ هـ حذَّر الشيخ محمد بن هادي من عرفات قال عنه: شر)).

والشيخ محمد بن هادي معروف عنه تحذيره من عرفات قبل ذلك بكثير، من ذلك قوله أمام جمع من الطلاب والشباب السلفي في ١٦/ ٨/ ١٤٣٦ هـ: ((اشهدوا اشهدوا؛ عرفات ليس أهلا للجرح والتعديل، والجرح والتعديل في المدينة ليس له، ولو كان وراءه الشيخ عبيد وألف عبيد، وقد نصحتُه ولم يستجب في هذا)).

والشر الذي أثاره عرفات في مختلف البلدان وبين السلفيين فيها كثير، وقد فصلتُ ذلك في رسالتي [الإعانة في كشف أحوال البطانة]، ومن ذلك قضية الهولنديين.

وكيف لا ينزعج الشيخ محمد بن هادي وهو يرى هذه الفتن التي يثيرها عرفات ويسمع بها بين الحين والآخر، ثم بعدها يستحصل هؤلاء من الشيخ عبيد دفاعا عن عرفات وينشرونه في حساباتهم بكل جرأة، وفي الصوتية هذا



الوصف: ((ومن ادعى عليه غير ذلك: فإني أطالبه بالدليل الذي لا يقبل التأويل، وإلا عددته في المتهجمين الذين يقولون بلا علم أو لبس عليه ملبس فسوغ له مقاله))؟!

وهذا الكلام لو قيل في الشيخ عبيد الجابري لما جرح (أحمد بازمول ومن معه) لقال عرفات وأمثاله: كيف تطالبون الشيخ عبيد بالدليل؟ وهل الشيخ عبيد يحكم بالهوى والجهل والتأويل؟!

وكيف تظنون أن الشيخ عبيدا يُلبس عليه ملبس من الجن أو الإنس؟! هل تظنونه ألعوبة بيد الشباب يحركونه كيف شاءوا؟!

وكيف تستسيغون جعل الشيخ عبيد في المتهجمين الذين يقولون بلا علم؟! هل هذا ظنكم فيه؟!

هذه الأسئلة وغيرها سيملأ الصعافقة الدنيا بها صراخا لو قيل هذا الكلام في الشيخ عبيد!، ولعدوا نشر هذا الكلام من الطعن الصريح في الشيخ عبيد!، أما أن يصدر هذا الكلام في الشيخ محمد وينشره الصعافقة في حساباتهم فهذا أمرٌ لا يستوجب عندهم الانزعاج والتذمر والغضب أبدا.

والشيخ محمد بن هادي عنده أدلة على إدانة عرفات المحمدي، وقد ناصحه أن لا يتدخل في الكلام في الأشخاص جرحا وتعديلا، وأن لا يتكلم في النوازل والفتن التي تجري بين السلفيين في بعض البلدان، فلم يستحب لنصحه.

وقد نصح الشيخ محمد بن هادي بعض بطانة المشايخ أن يبتعدوا عن عرفات فلم يقبلوا نصحه، بل تناصروا معه ضد الشيخ محمد.

وكان الشيخ محمد يحاول معالجة الأمر مع المشايخ الكبار بهدوء وخفية، لكن عرفات وعصابته المتناصرة معه سعت إلى التحريش بينه وبين هؤلاء الكبار قبل وصول الشيخ محمد إليهم، وسعت إلى إظهار الخلاف على خلاف الواقع وكأنه خلاف بين المشايخ وبين الشيخ محمد، فلما رأى الشيخ محمد أن هؤلاء بلغوا الغاية في الجرأة عليه وإثارة الفتنة ضده والطعن الشديد فيه، خرج عن صماته وتكلم فيهم وحذر منهم علانية.

فهل يعاب الشيخ محمد على هذا؟!

والله لو فعل بعض السلفيين مع الشيخ عبيد الجابري عشر معشار ما فعله الصعافقة مع الشيخ محمد بن هادي لعدَّ الصعافقة هذا من أشد الطعون التي توجب الإخراج من السلفية، ولكن هان عليهم عرض الشيخ محمد بن هادي لأنه كشف ألاعيبهم وتناقضاتهم وخالف أحكامهم ومواقفهم، فتآزروا عليه وتناصروا ضده، والله لهم بالمرصاد، ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾.

كتبه

أبو عبدالله المدني

٢٧ من ذي القعدة ١٤٣٩ هـ

الفهرس